

السكن الصحي الاقتصادي المستدام في المدن الصغيرة

والمتوسطة

١١ - ١٣ مارس ٢٠١٠م - دنقلا - السودان

التوصيات

- ١- توصي الندوة بعقد مؤتمرات علمية متخصصة عن السكن الصحي الاقتصادي وبرعاية وزراء الإسكان في الدول العربية واستحداث أنظمة تكفل حق المواطن في السكن.
- ٢- تشجيع ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بالإسكان الصحي الاقتصادي والتنوع في أسلوب البناء.
- ٣- توجيه نداء دولي بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة لدعم إسكان الفقراء والمتأثرين بالحروب والكوارث الطبيعية.
- ٤- توصي الندوة الإدارات المعنية بالإسكان في الدول العربية بوضع معايير تخطيطية وتعميمية عند بناء السكن الصحي الاقتصادي ومراعاة النمو المستقبلي للأسرة.
- ٥- الاهتمام بتنمية المناطق العشوائية تنمية شاملة (اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية وبيئية) وإيجاد حلول غير تقليدية تعتمد على مبدأ المشاركة والحوار عند تنميتها وتحديد حاجاتهم الفعلية للسكن الخاص بهم.
- ٦- تري الندوة ضرورة إعفاء مواد البناء من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية، وتوفير كل الخدمات الممكنة للمؤسسات العاملة في مجال السكن الصحي الاقتصادي لتمكينها من أداء واجبها على أكمل وجه.
- ٧- تنمية المناطق الريفية تنمية شاملة للإسهام في الحد من الهجرة للمدينة.

- ٨- أن تتولى الدولة بنفسها وتسهل القطاع الخاص مسؤولية تطوير العشوائيات والحد من نشأتها وذلك بالاهتمام بإيجاد آلية لتبادل الخبرات المحلية والإقليمية والعالمية في هذا المجال ورصد التجارب وأوجه نجاحها أو قصورها من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والاستفادة من مخرجاتها.
- ٩- زيادة الوعي بضرورة إيقاف التدهور البيئي وتعزيز الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية ، والتوعية بدور البيئة وأهمية الحفاظ عليها ، وضرورة وأهمية المشاركة الشعبية في عملية المحافظة علي البيئة واستدامتها .
- ١٠- توصي الندوة بالاهتمام بتوفير الخدمات والمرافق العامة وأماكن الترويح في المخططات الجديدة عند تصميمها.
- ١١- تأكيد الاعتماد على المواد والتقنيات المحلية قدر الإمكان في تشييد المساكن لتتلاءم مع البيئة ولتقليل التكاليف.
- ١٢- منح قروض بعيدة الأجل لتمكين المستفيدين من بناء مساكنهم.
- ١٣- أشراك البلديات والمحليات في عمليات تمويل البرامج السكنية.
- ١٤- مراعاة أن تتوافق الوحدة السكنية مع السمات الاجتماعية والثقافية والدينية والعوامل النفسية للسكان.
- ١٥- تشجيع المصارف لتمويل المشروعات العقارية عن طريق التورق مع مراعاة الضوابط والأسس الشرعية وتسهيل الإجراءات الإدارية.
- ١٦- الإشادة بتبني الدولة لحل مشكلة السكن بقيام الصندوق القومي للإسكان والتعمير.
- ١٧- حث الجامعات لتتبنى الدراسات والبحوث ذات الصلة.